المحلى ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود
ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير فليس له مانع يمنعه من جهة
الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي
الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى عز وجل ولا يفيد التركيب حينئذ
فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم ان كان مفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق
ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم اللقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض
الحنابلة ايضا قال وان كان مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته
قلت بل المحققون يثبتونه نفيه فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة القول الثاني
وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد قرر ذلك
بتقرير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهو
لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد
جوزوه كما سياتي قلت تجويز البعض ليس بحجة عليه وليس هو ممن نسب التنصيب اليه
والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع باله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم
الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مالوه من اله
اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر
كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس وصفا
فلا يستحق عملا ثم لو كان اله عامل الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك
وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف هذا التنوين من
مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى عز وجل لا غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم اليوم ففي هذا
الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في لا اله الا الله مثل ذلك يجيز اثباته ايضا
ولا يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا اخر الكلام على توجيه الرفع
واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير
في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو ان يكون الا
ان كانت بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه
على ثبوت الالهية لله تعالى عز وجل والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالى

عز وجل

عز وجل بعد نفيها عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا
واما التوجيه الاول فقالوا فيه توجه وهو ان كان صفة ان يكون داخلا لان الكلام
غير موجب والمقتضى لعدم ارجحية البدل هنا ان البدل يصح في نحو ما قام القوم
الا زيدا انما كان لحصول المشاركة حتى لو حصلت المشاركة في تركيب استويا
نحو ما ضربت احدا الا زيدا فمن ثم قالوا اذا لم تحصل المشاركة في الاتباع كان
النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب
في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الابدي انه قال تلك لا دخل في
المراد الا على ان كان نصب على الاستثناء احسن من رفعه على البدل
هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل وتعين
استثناء — ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للا
فهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد
به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن مشاركهم فيما اسند اليهم
فوجب اخراجه وكذا الحكم الا في الكلام التام الغير الموجب ايضا نحو ما قام القوم
الا زيدا او من ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثناء
ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان ما قبلها
تاما لم يحتج الى تقدير والا فيتعين تقدير شيء قبل الا ليحصل الاخراج منه لكن
انما احوج الى هذا التقدير تصحيح المعنى فتبين ان من هذا المعنى الذي قلناه ان
المقصود في الكلام الذي يتاح انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان
الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا
التركيب الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى
كما تقدم واذا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب
سواء نصبنا او ابدلنا وذلك انا ان نصبت ولا بدل الا اذا كان الكلام الذي قبل
الا تاما فيفتقر خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام
الموجب والاثبات نفي ومن النفي اثباتا ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان

ط عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول ... الاستثناء وذلك الا ... من الاثبات نفي صح

Copyright © King Saud University